المالية تلزم منشآت الإطعام ومطاعم الوجبات باستخدام تطبيق رمز التحقق الإلكتروني للفواتير

مرتيني لـ«الوطن»: الآلية الجديدة لن تحمّل المنشأة أي تكاليف إضافية

مدير عام هيئة الضرائب والرسوم: يحقق العدالة الضريبية ويمنع التقدير لحجم العمل

محمد راكان مصطفى

أصدرت وزارة المالية قراراً ألزمت من خلاله جميع منشآت الإطعام ومطاعم الوجبات السريعة باستخدام تطبيق رمز التحقق الإلكتروني للفواتير المصدرة من تاريخ تبليغهم اعتماد التطبيق لديها، ملزمة بذلك هذه المنشآت بالربط مع الإدارة الضريبية.

كما أصدرت الوزارة قراراً فوضت بموجبه المدير العام للهيئة العامة للضرائب والرسوم بإنهاء الاتفاقيات المبرمة مع أصحاب ومستثمري منشآت الإطعام السياحية التي وقعت اتفاقيات لتحديد رقم العمل التوافقي استناداً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٧ مع مديريات الماليات بالمحافظات والذين يتم إلزامهم باستخدام تطبيق رمز التحقق الإلكتروني للفواتير المصدرة من تاريخ إلزامهم باستخدام التطبيق واعتماده لديها.

وشكل وزير المالية لجنة بكل مديرية مالية في كل محافظة من المحافظات مهمتها دراسة الطلبات المقدمة من المنشآت للحصول على موافقة لاستخدام برامج المحاسبة الإلكترونية المعتمدة من قبل الهيئة العامة للضرائب والرسوم لتنظيم حساباتها وإصدار الفواتير بوساطة الحاسوب، على أن تقوم اللجنة بإجراء الكشف الميداني على المنشآت المذكورة وإجراء الاختبارات اللازمة على البرنامج والتأكد من صلاحيته للعمل وفق الأسس والشروط المحددة لذلك.

ووفقاً للقرار تقوم اللجنة بإعداد تقريرها ورفع مقترحاتها إلى الهيئة العامة للضرائب والرسوم، على أن يصدر قرار بالموافقة للجهة باستخدام البرنامج ورقم الإصدار الخاص به عن المدير العام.

وزير السياحة محمد رامي مرتيني أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الآلية لم ولن تحمل المنشآة السياحية أي تكاليف إضافية على الإطلاق، منوهاً بأن الثقافة الضريبية واضحة للجميع، والمستثمر الحقيقي يعرف ماله وما عليه.

مرتيني بين أن رسم الإنفاق الاستهلاكي يفرض على الزبون ويسدده المواطن للمنشأة السياحية، ومن واجب المنشأة أن تورده للخزينة العامة للدولة.

وأوضح أن الاتفاقيات الموقعة مع مستثمري المنشآت وفقاً للمرسوم كانت حلولاً مؤقتة بسبب الظروف، وأجازت لوزير المالية بالتنسيق مع السياحة عقد اتفاقيات لتقدير رقم الأعمال للمنشأة السياحية وعليه يتم تحقيق رسم الإنفاق الاستهلاكي وضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور.

وأضاف: إن ربط البرامج المحاسبية بشبكة برمجية بالإدارة الضريبية، يتم بموجبها تحديد الأرقام الحقيقية للإيراد، واستبقاء ما يسدده الزبون من رسم الإنفاق الاستهلاكي لمصلحة خزينة الدولة.

وقال وزير السياحة: نسبة ضريبة الدخل ٢،٥ بالمئة وهي محددة برقم الأعمال، أما ضريبة الرواتب والأجور فهي نصف بالمئة، أما رسم الإنفاق الاستهلاكي فهو ٥ بالمئة على فئة نجمتين و٣ نجوم، و١٠ بالمئة على فئة ٤ و٥ نجوم، وهي رسم يضاف على الفاتورة يسدده المواطن مباشرة، ومن واجب المنشأة إدخال الرسم مؤقتاً بصندوق المنشأة حتى يورد في نهاية الشهر إلى الخزينة.

ولفت إلى أن مهمة وزارة السياحة تحقيق الالتزامات للخزينة، ومهمة القطاع السياحي الوطني تسديد ما يتوجب عليه للخزينة، مبيناً أن الضرائب على القطاع السياحي في سورية تعتبر منصفة للجميع، وبأحسن أحوالها لا تتجاوز ١٥ لـ ١٨ بالمئة من أرباح المنشأة، وهذه النسبة دولياً تعتبر منصفة.

وختم بالقول: نقدر الصعوبات التي تعيشها المنشآت، لذا تمت مراعاة ذلك في النشرة الجديدة التي سيتم الإعلان عنها اليوم للأسعار الجديدة للمنشآت السياحية.

وأكد مرتيني أن الأسعار الجديدة منصفة للجميع، وستحقق لأصحاب المنشآت إيرادات موضوعية معقولة وفق التكاليف الحقيقية، مشيراً إلى أن التسعيرة تشمل جميع المنشآت وأضاف: حتى منشآت الخمس نجوم ملزمة بتصديق أسعارها.

مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس بين لـ«الوطن» أن الهدف من استخدام التطبيق هو تحديد حجم العمل الحقيقي للمنشأة، وإلغاء أي تدخل لأي عامل بشري في تقدير حجم عمل المنشأة، منوهاً بأن هذا الربط لمصلحة أصحاب المنشآت ويحقق العدالة الضريبية للأطراف كافة، موضحاً أن هذا الإجراء يتوافق مع ما هو معمول به عالمياً لتحديد الضرائب والرسوم على المنشآت؟

ونوس أكد أن الآلية الجديدة تشمل المنشآت من سوية نجمتين وما فوق ويبدأ تطبيقها بعد ٢٠ يوماً من تبليغ المنشأة عن طريق الدوائر المالية في المحافظات، وبعد أن يتم الربط بالبرامج المحاسبية الموجودة لدى المنشأة وبصورة بسيطة.

وشدد مدير هيئة الضرائب والرسوم على أن الآلية الجديدة، لا تفرض أي ضرائب جديدة، وإنما يتم احتساب الضرائب والرسوم المستوجبة وفقاً للتشريعات الضريبية النافذة ولا يوجد أي ضرائب أو رسوم جديدة إطلاقاً والموضوع هو في إطار العمل على تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

وفي حال عدم وجود تطبيق لدى المنشأة بين مدير عام الهيئة أنه سيتم تقديم البرمجيات الخاصة بتطبيق رمز التحقق الإلكتروني للفواتير المصدرة من قبل الهيئة بشكل مبسط.

وختم ونوس بالقول: بإمكان أي مستهلك أن يحصل على الفاتورة من المنشآت الملتزمة بالتطبيق التأكد ذاتياً من خلال رمز التحقق الإلكتروني المدون على الفاتورة أو رمز الـ QR من أن هذه الفاتورة صحيحة وتم تسجيلها على قاعدة البيانات بالإدارة الضريبية من خلال تطبيق متوافر على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للضرائب والرسوم، منوهاً بأن الهيئة ستقوم بشرح الطريقة والأدوات المتاحة خلال الفترة القادمة ويمكن للمستهلك التعرف على المنشآت الملتزمة بالتطبيق من خلال شهادة ستكون لدى المنشأة وبمكان بارز بالإضافة إلى أن الرمز سيكون مدوناً على الفاتورة.

مهندسو إشراف لا يعرفون أماكن الأبنية التي يشرفون عليها إلا على الورق؟!

مهندسون: لا يوجد بناء ينفذ وفق الدراسة الموضوعة والفروق كبيرة وتؤثر في جودة البناء

طلال ماضي

تشهد الأسواق السورية حالة من التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار مواد البناء انعكست سلباً على جودة تنفيذ المشاريع والاستمرار بها وخاصة في ظل غياب الإشراف الفعلي على تنفيذ الأبنية وخاصة المعدة للتجارة.

«الوطن» رصدت أسعار مواد البناء في الأسواق حيث سجل سعر طن الحديد ٣.٣ ملايين ليرة، وطن الإسمنت ٢٤٠ ألف ليرة، ومتر البحص ارتفع منذ يومين ٥ آلاف ليرة إلى ٤٥ ألف ليرة من أرضه، وسعره مرتبط بالبعد والقرب عن أماكن الإنتاج، ويباع بنصف السعر في حسياء، ومتر الرمل ارتفع أيضاً ٥ آلاف ليرة ووصل إلى ٥٥ ألف ليرة.

وبالنسبة إلى البلوك أيضاً ارتفع سعره حسب سماكته وسجلت سعر البلوكة قياس ١٥ سم ألف ليرة، ومتر غرانيت أرضيات ٣٨ ألف ليرة ومتر رخام التركي ٢٧٦٠٠ ليرة وخزان المياه حجم كبير إلى مليوني ليرة.

وبالنسبة للسواد الصحية وصل سعر بوري «بي في سي» إلى ٢٤ ألف ليرة، وبوري الصحية إلى ١٨ ألف ليرة، وبوري «بي بي» ٤ سعره ١٨٠٠٠ ليرة، وسدة البوري ٣٧٠٠ ليرة، والبلوعة ٦٠٠٠ ليرة، وأنبوب بولي ايتيلين ٥٠٠٠ ليرة وسكر كروم ١٨٠٠٠ ليرة.

وبالنسبة لمواد الكهرباء وصل سعر غطاء واجهة تابلو إلى ١٤٠٠٠، وتيب الكهرباء ٨٠٠٠ ليرة، وعلبة تابلو كهرباء ٥٥٠٠ ليرة.

وبحثنا عن المسؤول عن الإشراف في تنفيذ الأبنية المعدة للبيع، والتي يسعى منجزوها إلى البحث عن التوفير في تقليل المواد المستخدمة وخاصة نسبة الحديد والحصويات ومادة الإسمنت، وجدنا حسب عدد من المهندسين فضلوا عدم ذكر أسمائهم والخوض في جدال مع نقاباتهم، أن الإشراف يعود بالدرجة الأولى في مسؤولياته إلى المهندس المشرف الذي تم تحديده في رخصة البناء، وتقاضت نقابة المهندسين الرسوم على إشرافه، إلا أن هذه الرسوم حسب مهندسين مشرفين لا تدخل إلى رصيد المهندس إلا بعد فترة طويلة، والنسبة التي يتقاضاها المهندس قليلة جداً وتكاد لا تذكر، ولذلك تجد بعض المهندس المشرف لتنفيذ ما يحلو لهم، لافتاً إلى أن مهندس البلدية يكون أحياناً وحيداً في قطاع بلديته، وهناك عشرات الأبنية تتم إقامتها ولا يمكنه متابعة جميع الأبنية بمفرده ودون تعويضات تذكر.

ودعا المهندس «ع» إلى منح أتعاب الإشراف إلى مهندسي البلديات وتحميلهم المسؤولية، وتفعيل ملف الإشراف على الأبنية وخاصة بعد أن ارتفعت نسبة التجاوزات إلى نوعية المواد المستخدمة التي هي بحاجة إلى مخابر خاصة لكشف جودة المواد المستخدمة.

عضو مجلس فرع دمشق لنقابة المهندسين المهندس رصين عصمت بين لـ«الوطن» أن الارتفاعات المتتالية الأخيرة في أسعار مواد البناء أدت وستؤدي إلى ارتفاع أسعار الأبنية السكنية، مما يؤثر في السوق العقاري وحركة البيع والشراء بشكل عام، وهذا الأمر سيسبب أضراراً عديدة لجميع للعاملين في قطاع التشييد وشركات المقاولات والمواطنين المرتبطين بهذا القطاع المهم.

ودعا عصمت إلى التفكير جدياً بالحلول العملية التي يجب أن تبدأ من تصميم المنشآت بجودة بحيث توفر الأمان الإنشائي بأقل التكاليف، والاستفادة من تجارب الدول الصديقة في مجال أبنية السكن الاقتصادي الاجتماعي.

كما أن ارتفاع أسعار المواد سيكون له انعكاس على جودة التنفيذ حسب الدكتور المهندس باسم علي المدرس في إحدى الجامعات الخاصة، وقال: بدلاً من الاتجاه نحو التطوير والأبنية الذكية والاستدامة أصبحنا نعود خطوة إلى الوراء في موضوع الجودة، وبالتالي انعكاس غياب الجودة السلبي وتأثيره على السلامة والشروط الآمنة وعلى اقتصاد البلد بشكل عام.

وأشار علي إلى أن ارتفاع الأسعار قلل الخيارات أمام المتعهدين وأجبرهم على الاتجاه إلى حلول ومواصفات متدنية في جودة البناء من أجل المنافسة بالأسعار، وبدلاً من استخدام كميات كافية من الإسمنت تستخدم أقل كمية ممكنة كما تستخدم حصويات أقل جودة.

وأشار علي إلى أن تأثير غياب الجودة ستكون نتائجه على المدى الطويل ولن يشعر بها المواطن في البداية، وسيكون هناك مع الأيام بحاجة إلى الترميم وبالتالي دفع المزيد من الكلف.

ومع التجاوزات الكبيرة التي يقوم بها المتعهدون في تنفيذ الأبنية، ومحاولة التوفير بالمواد لتحقيق أكبر ربحية ممكنة، يبقى دور الإشراف هو الأهم لكن من ينقل الإشراف من التوقيع والختم على الرخصة إلى التنفيذ على أرض الواقع، وقبل العمل على تطبيقه من يدفع أتعاب المشرف.

> مالك العقار لا يهمه سوى التوفير والمتعهد همه الوصول إلى أعلى نسبة ربح

الخليف لـ«الوطن»: المحاصيل في الساحل تعرضت لضرر كبير نتيجة الثلوج وموجة الصقيع

قزيز: تلف خضر في درعا والسويداء وريف دمشق وارتفاع أسعار بعضها

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن المحاصيل الزراعية المزروعة في الساحل السوري تعرضت لضرر كبير نتيجة الثلوج وموجة الصقيع الحالية، لافتاً إلى أن الأثر الأكبر كان على الأشجار المثمرة والبيوت البلاستيكية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخليف أن الاتحاد العام للفلاحين طلب من اتحاد الفلاحين في اللاذقية وطرطوس موافاته بحجم الأضرار التي أصابت المحاصيل الزراعية للفلاحين، وأضاف بعد موافاتنا بالأضرار سنذهب لجنة من الاتحاد العام للتأكد من حجم الأضرار بهدف القيام بطلب تعويضات للفلاحين المتضررين من الموجة.

وأوضح أن الاتحاد العام للفلاحين قام خلال العام الماضي برفع مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء طالب من خلالها بتعويض المتضررين من الثلوج والصقيع آنذاك بشكل كامل واستجاب المجلس وعوض المتضررين سواء أكانت أراضيهم مرخصة أم غير مرخصة، موضحاً أن الاتحاد سيقوم بالخطوة نفسها وسيرفع مذكرة قريباً إلى رئيس مجلس الوزراء بعد إحصاء الأضرار من أجل تعويض المتضررين بالكامل.

وأشار الخليف إلى أن الخضر والفواكه الموجودة في المناطق الجنوبية تأثرت كذلك بموجة الصقيع والإنتاج انخفض بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمئة.

وعن تأثير موجة الصقيع على المحاصيل الإستراتيجية أكد الخليف أنها لم تتأثر بالموجة الحالية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن نسبة تنفيذ زراعة القمح على مستوى كل المحافظات السورية وصلت من الموسم الحالي حتى تاريخه لحدود ٨٠ بالمئة، موضحاً أنه نتيجة لعدم تأمين مستلزمات الإنتاج لزراعة القمح في محافظة الحسكة هناك انخفاض بنسبة التنفيذ الموسم الحالي.

وبين الخليف أن الفلاحين طلبوا من وزير الزراعة خلال زيارته مؤخراً لمحافظة الحسكة بيعهم بذار القمح نقداً وكان جوابه بأن البيع متاح فقط للمناطق الآمنة، لافتاً إلى أن المساحات المخصصة لزراعة القمح والموجودة في المناطق غير الآمنة تعتبر قليلة.

بدوره بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أسامة قزيز لـ«الوطن» أن موجة الصقيع والثلوج الحالية أدت إلى تلف بعض الخضر البلدية المزروعة في محافظات درعا والسويداء وريف دمشق مثل الذرة والباذنجان والفليفلة والبندورة ولم يعد لها أي وجود حالياً في سوق الهال بدمشق كما أدت إلى ارتفاع أسعار بعض أنواع الخضر والفواكه.

وأوضح قزيز أن بعض أنواع الخضر ارتفعت أسعارها نتيجة الموجة الحالية مثل البندورة البانياسية والباذنجان والكوسا في وقت ارتفعت فيه أسعار الأنواع الجيدة من الفواكه فقط، مبيناً أن سعر كيلو البندورة البانياسية بالجملة كان منذ نحو أسبوع ١٠٠٠ ليرة وأصبح اليوم بـ١٣٠٠ ليرة وكيلو الباذنجان كان بـ١٠٠٠ ليرة وأصبح بـ١٧٠٠ ليرة كما ارتفع كيلو الكوسا بالجملة خلال أسبوع من١٨٠٠ ليرة إلى ٢٨٠٠ ليرة.

وأشار إلى أن كميات الخضر والفواكه التي تدخل سوق الهال انخفضت خلال أسبوع بنسبة تقرب من ٥٠ بالمئة نتيجة موجة الصقيع وصعوبة قلع الخضر والفواكه في بعض المناطق التي تأثرت بالموجة.

٢٠ ألف مستفيد من خدمة «معاشك لبيتك»

٧٥٠ ألفاً يحصلون على ٤٨ مليار ليرة من «التأمين والمعاشات»

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة التأمين والمعاشات باسم الجاجة لـ«الوطن» أنه بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي وعدد من المصارف العامة تم تحويل كامل الرواتب والمعاشات للمستحقين لدى المؤسسة، مبيناً أن قيمة الزيادة التي طرأت على المعاشات لدى المؤسسة بعد الزيادة الأخيرة هي بحدود ١٠ مليارات ليرة حيث وصل إجمالي المعاشات حالياً لحدود ٤٨ مليار ليرة بدلاً من ٣٨ مليار ليرة.

وبيّن أن المؤسسة ستقوم مع الشهر القادم (شباط) بتعزيز خدمة «معاشك لبيتك» حيث وصل عدد المستفيدين من هذه الخدمة لنحو ٢٠ ألف مستفيد وأن عدد الدفاتر لدى المؤسسة نحو ٢٠٠ ألف دفتر في حين عدد المستحقين للمعاشات يصل لحدود ٧٥٠ ألف مستحق.

وبيّن أنه يمكن للمتقاعدين المدنيين والعسكريين والمستحقين عنهم قبض رواتبهم من مراكز البريد المنتشرة بالمحافظات إما من كوة البريد مباشرة أو عبر خدمة «معاشك لبيتك» وذلك بالتعاون مع المؤسسة السورية للبريد.

وكانت المؤسسة قد اعتبرت في بيان لها أنها نجحت في تجربة خدمة الصرف الإلكترونية التي قامت بها الكوادر الفنية والمالية على البرامج الحاسوبية المعدة خصيصاً لخدمة صرف المعاشات للمتقاعدين والمستحقين عنهم وستستكمل تطبيق هذه الخدمة في شباط القادم بعد التعميم على كل فروع المؤسسة بالمحافظات نظراً لأن شهري كانون الأول والثاني مخصصان لإنجاز عمليات طباعة دفاتر قسائم المعاشات السنوية.

وتعمل المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات بموجب قرار مجلس الوزراء بخصوص توزيع رواتب المدنيين والعسكريين المتقاعدين وورثتهم على مدار الشهر في تسهيل تسليم الرواتب وتخفيف الأعباء عن المواطنين والمصارف والحد من حصول الازدحام سواء على الصرافات الآلية أو في المصارف ولدى المحاسبين في البريد، وأن من لهم حسابات جارية استلام رواتبهم عبر الصراف الآلي بدءاً من العاشر من كل شهر وما بعد ذلك وللمتقاعدين المدنيين وورثتهم ممن لهم حسابات أيضاً استلام رواتبهم عبر الصراف بدءاً من العشرين من كل شهر وما بعد ذلك.

وأما المتقاعدون العسكريون وورثتهم ممن لديهم دفاتر معاشات وقسائم بريد فيمكنهم استلام رواتبهم بدءاً من الخامس والعشرين من كل شهر وما بعد ذلك، في حين يمكن للمتقاعدين المدنيين وورثتهم ممن لديهم دفاتر معاشات وقسائم بريد استلام رواتبهم في آخر يوم من كل شهر وما بعد ذلك.

وعلى التوازي لذلك من يقبضون رواتبهم من المؤسسة العامة للتأمينات يمكن للمتقاعدين وورثتهم الذين لديهم حسابات في هذه المؤسسة قبض رواتبهم من الصراف الآلي بدءاً من الخامس عشر من كل شهر في حين يإمكان المتقاعدين ممن لديهم اسم في جداول الرواتب قبض رواتبهم من المحاسبين في الكوات البريدية بدءاً من العشرين من كل شهر.